اما ان يكون الرجلان ثقتين ام لا فان كانا ثقتين فلا يضر الاختلاف عند الاكثر
لتيام الصحة بكل منهما فكيف اذا كان الاسناد عن ثقة وربما احتمل ان يكون
الراوي سمعه منهما جميعا وقد وجد ذلك في كثير من الحديث لكن ذلك يقوى
حيث يكون الراوي ممن لزم شيخا بالطلب وكثر الطلب وما ذهب اليه كثير
من اهل الحديث من ان الاختلاف دليل على عدم ضبط في الجملة فيقدح ذلك
لو كانت رواية ثقات الا ان يقوم دليل ان عند الراوي المختلف عليه عنهما
جميعا او بالطريقين جميعا فهو راوي فيه ضعف لانه كيف ما دار عن ثقة
وفي الصحيحين من ذلك جملة احاديث لكن لابد في الحكم بصحة ذلك من
سلامته من ان يكون غلطا او شاذا واما اذا كان احد الرواسين المختلف
فيهما ضعيفا لا يحتج به فهل هنا مجال للنظر وتكون تلك الطريق التي
مر الضعيف فيها وحصل الحديث منه لا الوقوف والارسال بالنسبة الى الطريق
الاخرى فكل ما ذكرنا هناك من الترجيحات يجي هنا ويمكن ان يقال في مثل
هذا احتمل ان يكون الراوي اذا كان مكثرا قد سمعه منهما ايضا كما تقدم
فان قيل اذا كان الحديث عنده عن الثقة فلم يروه عن الضعيف فالجواب
انه يحتمل انه لم يطلع على ضعف شيخه او اطلع عليه لكن ذكره اعتمادا على
صحة الحديث عنده من الطرق الاخرى واما النوع الخامس وهو زيادة احد
الرجلين في الاسناد فيأتي تفصيله في النوع التابع والثلاثين ان
شاء الله تعالى واما النوع السادس وهو الاختلاف في اسم الراوي ونسبه
فهو على اقسام اربعة الاول ان يبهم من طريق ويسمى من اخرى فالظاهر ان هذا

لا تعارض

لا تعارض فيه لانه يكون المبهم في احدى الروايتين هو المعين في الاخرى و
على تقدير ان يكون فلا يضر روايه من سماه وعرف اذا كان ثقة رواية
من ابهمه القسم الثاني ان يكون الاختلاف في العبارة فقط والمعنى بها في الكل
واحد فان مثل هذه لا يعد اختلافا ايضا ولا يضر اذا كان الراوي ثقة
القسم الثالث ان يقع التصريح باسم الراوي ونسبه لكن مع الاختلاف في
سياق ذلك ثم ذكر مثاله القسم الرابع ان يقع التصريح به من غير اختلاف
لكن يكون ذلك من قسمين احدهما ثقة والاخر ضعيفا واحدهما يستلزم
الاتصال والاخر الارسال كما قدمنا ذلك ثم شرع المثال واطال فيه المقال
ثم قال فهذه الانواع الستة التي يقع بها التعليل وقد بين كيفية التصرف
فيها وما عداها ان وجد لم يحتج الحاجة بها واما الاختلاف الذي يقع في المتن
فقد اعتنى به المحدثون والفقهاء كثير من الاحاديث وامثلة ذلك كثيرة و
للتحقيق في ذلك مجال طويل يستدعي تضخيما وسأمثل التصنيف لكن قاعدة
يرجع اليها فنقول اذا اختلفت مخارج الحديث وتباعدت المقاصد
او كان سياق الحديث في واقعة يظهر بعد دقها فالذي يتعين للقول به
ان يجعل حديثين مستقلين مثال الاول لحديث ابي هريرة في السهو يوم
ذي اليدين فان النبي صلى الله عليه وسلم قام من ركعتين ثم قام
الى خشبة في المسجد فاتكى عليها فذكره ذو اليدين بهوه صلى الله عليه وسلم
فتأول الصحابة فقالوا له يصلى ركعتين اللتين سها عنهما وحديث عمران
ابن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى العصر فسلم على ثلاث ثم دخل صلى الله

Communication Sciences University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)